

# أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

د. علي عبد الرؤوف عبد العاطي\*

## مستخلص

استهدفت الدراسة تحليل وقياس العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1995 - 2019). ومن ثم، اختبار فرضية أساسية مفادها وجود علاقة مباشرة وغير مباشرة بين مؤشرات الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتبين وجود تأثير إيجابي لمؤشر الحرية الاقتصادية إجمالاً لكل دول المنطقة الثماني عشرة دولة، مع وجود اختلافات فيما بين بعض الدول، خاصة ما يتعلق بالمؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية على معدلات النمو الاقتصادي؛ حيث جاء مؤشر الحرية النقدية ضمن قنوات انتقال الأثر الأبرز؛ نظراً لأسباب تتعلق بتفاوت النظم المعننة والمطبقة للسياسات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالنقد الأجنبي، ومدى استقلالية البنك المركزي في السيطرة على معدلات التضخم.

وقد استخدمت الدراسة نموذج متجه الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية *Panel Vector Autoregressive Model (PVAR)*؛ لبيان أثر كل قناة، مثل: (الكفاءة التنظيمية للاقتصاد الكلي، وانفتاح الأسواق، وحجم الحكومة) على نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

**كلمات مفتاحية:** الحرية الاقتصادية - نماذج الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية - دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - النمو الاقتصادي.

JEL Classification<sup>1</sup>: P1, C33, F4.

**مقدمة:** تتباين الاتجاهات الفكرية حول أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي؛ حيث ترتبط عادةً إما بالظروف السائدة في الفترة الزمنية تارةً، أو ترتبط

• مدرس الاقتصاد بمعهد أكتوبر العالي للاقتصاد..

<sup>1</sup> The JEL classification system was developed for use in the Journal of Economic Literature (JEL)

بالتوجه الفكري للكاتب تارة أخرى، فمنذ عقد التسعينيات من القرن العشرين - على وجه الخصوص - كانت العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من أهم الموضوعات البحثية حول النمو الاقتصادي، خاصة مع تراجع الاتجاه الشيوعي مع انهيار الاتحاد السوفيتي، إذ يشير مؤشر الحرية الاقتصادية، ومتغيراته الأساسية إلى المدى الذي يمكن للشركات الخاصة والأفراد والمستثمرين والمستهلكين من مزاولة ومواصلة المشاركة داخل النشاط الاقتصادي دون تدخل من الحكومة؛ لتجعلهم يتحملون مسؤولياتهم واتخاذ قراراتهم بأنفسهم في مجالاتهم المتنوعة، والتي تصب في النهاية في الصالح العام دون وجود قيود تعرقل حريتهم بالشكل الذي يحفظ مصالح الدولة؛ من حيث تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ذي البعد الاجتماعي، إذ تشير الحرية الاقتصادية إلى ترسيخ الاقتصاد الحر، وتدعم تكافؤ الفرص، وهو ما أظهرته الدراسات البحثية للعلاقة الإيجابية بين الحرية الاقتصادية، وتعزيز النمو، وخلق فرص العمل، ومحاربة الفقر والفساد.

## أولاً: مشكلة الدراسة وأبعادها:

### ١- مشكلة الدراسة:

تتناول هذه الورقة البحثية بيان مؤشر الحرية الاقتصادية وأثره على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط، في محاولة للوقوف على طبيعة العلاقة الكمية بينهما، وفهم اتجاه الأثر بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع، والحرية الاقتصادية ومتغيراتها كمتغيرات مستقلة. وبذلك تتمثل المشكلة البحثية في دراسة وتحليل أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي من خلال قنوات انتقال أثر التغير في السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي لدول الشرق الأوسط خلال الفترة من ١٩٩٥، وحتى ٢٠١٩.

وقد جاء اختيار عام ١٩٩٥ لعاملين أساسيين: الأول، هو توجه الاقتصاد العالمي لمرحلة جديدة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي مع بداية عقد التسعينيات. والآخر، اتجاه غالبية دول المنطقة نحو التحول للاقتصاد المفتوح، والدخول في العديد من الاتفاقيات الدولية ذات التأثير على الاقتصاد ككل؛ لاستهداف رفع معدلات النمو الاقتصادي لدى العديد من الدول العربية والإفريقية، وهو ما دفع الدراسة باستهداف منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لما لها من طبيعة متشابهة في عقد التسعينيات نحو التوجه للافتتاح، وشملت هذه الدول: (مصر، الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، السعودية،

الإمارات، عُمان، الأردن، الكويت، لبنان، سوريا، فلسطين "إسرائيل"، إيران، العراق، اليمن، قطر، والبحرين)، وجاء اختيارُ عام 2019؛ لتوافر البيانات الكمية اللازمة في إجراء القياس الكمي لبيان نوع وطبيعة الأثر بين متغيرات الدراسة سالفه الذكر.

١-٢ فرضية الدراسة:

استهدفت الدراسة اختبار فرضية أساسية مفادها: (وجود علاقة مباشرة وغير مباشرة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا). وينتج عن الفرضية الأساسية عدد من الفرضيات الفرعية التي تُعدُّ قنوات انتقال أثر الحرية الاقتصادية للنمو الاقتصادي، وهي:

- تراجع مؤشر انفتاح السوق، يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم المحلي.
- يؤدي تدخل الحكومة في السياسة النقدية إلى ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية.
- تراجع مؤشر الكفاءة التنظيمية، يؤدي إلى ارتفاع في أسعار الصرف.

#### ١-٣ أهداف الدراسة:

١. التعرف على الإطار النظري لمؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.
  ٢. قياس العلاقة الكمية وتحليلها بين متغيرات مؤشر الحرية الاقتصادية ومعدل النمو الاقتصادي، وتحديد اتجاهاتها وطبيعتها عن طريق دراسة بيانات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٩) للمتغيرات محل الدراسة.
- ١-٤ منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهجين التحليلي والقياسي في اختبار الفرضيات المشار إليها؛ حيث تم استخدام المنهج التحليلي في تحليل المؤشر الاقتصادي في الدول محل الدراسة، وتمثل أهم تلك المتغيرات في: (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والسيولة المحلية، ومعدل تغير الاحتياطات الدولية لدى البنوك المركزية، وسعر الصرف الأجنبي، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

وفيما يتعلق بالمنهج القياسي، فقد تم تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية PVAR؛ حيث تم استخدامه في دراسة أثر الحرية التجارية، معبراً عنها بدرجة الانفتاح على العالم على عدد من المتغيرات الكلية المهمة، والتي شملت: (معدل

النموّ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجماليّ، وسعر الصّرف الحقيقيّ، ومعدّل التّعير في الاحتياطات الأجنبيّة لدي البنوك المركزيّة، ومعدّل النموّ في السيولة المحليّة، ومعدّل البطالة، ومعدّل التضخّم، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبيّ). بالإضافة إلى ذلك، فقد تمّ استخدام دوال الاستجابة للصدمات، وتحليل مكونات التباين في دراسة تأثير هذه المتغيرات على معدّل النموّ في نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ، فضلاً عن تقدير أثر الحرّيّة الاقتصاديّة على معدلات التضخّم، والبطالة، وسعر الصّرف الأجنبيّ كمتغيرات وسيطة.

## ثانياً: الحرّيّة الاقتصاديّة: (المفهوم - مكونات المؤشر وتصنيفاته):

### ٢-١ مؤشر الحرّيّة الاقتصاديّة:

تعدّ الحرّيّة الاقتصاديّة من أهمّ العوامل؛ للوصول إلى مستوى متقدّم من النموّ الاقتصاديّ؛ حيث عرّفت الحرّيّة الاقتصاديّة على أنّها تشمل كلّ الحريات، وحقوق الإنتاج، والتوزيع، واستهلاك السلع والخدمات. فالشكل الأوسع لمداول الحرّيّة الاقتصاديّة يجب أن يقدم الحقّ المطلق للملكيّة، والحريات التامة، وتحركات العمل، ورأس المال، والسلع، والغياب المطلق للإكراه أو القيود.

وتعني حماية حقوق الملكية الفكرية، توفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي في الأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع، وهو ما يعزّز تمكين الأفراد والمؤسسات والشركات؛ للوصول إلى مستويات مرتفعة من النموّ والتطور والاستقرار، وتجعلهم يتحملون مسؤولياتهم، واتخاذ قراراتهم الاقتصاديّة بأنفسهم دون وضع قيود من الدولة تؤثر بالسلب على القرار المتعلق بعمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك من السلع والخدمات باستثناء مستلزمات حماية الأمن القوميّ والمصلحة العامّة، ونقاس تلك الحرّيّة من خلال عدة متغيرات، والتي تعمل على قياس درجة الانفتاح الاقتصاديّ، ومدى تدخل الدولة في الاقتصاد، مع قياس مستوى المعوقات الإداريّة والبيروقراطيّة، ووجود عوائق للتجارة، ومستوى سيادة القانون.

ونقاس هذه الحرّيّة طبقاً لمؤشر الحرّيّة الاقتصاديّة المقدّم من قبل منظمّة هيريتاج Heritage Foundation التي تأسست في عام ١٩٧٣، (وهي مؤسسة أمريكية بحثية تدرج ضمن مراكز الأبحاث، وتعمل في مجال إعداد الدراسات والبحوث

الاقتصادية)، بناءً على ١٢ مكوناً فرعياً، تقسم إلى أربعة مؤشرات رئيسية تعبر عن مؤشر الحرية الاقتصادية، وهي:

• سيادة القانون، ويتضمن (حقوق الملكية، ونزاهة الحكومة، والفعالية القضائية).

• حجم الحكومة، ويعبر عنها (معدل التضخم، ومعدل السيولة المحلية).

• الكفاءة التنظيمية، وتتكون من (معدل البطالة، وتغيرات سعر الصرف، والتغيرات في الاحتياطات الدولية).

• انفتاح الأسواق، وتشمل (حرية التجارة، وحرية الاستثمار الأجنبي).

#### ٢-٢ مؤشرات مؤشر الحرية الاقتصادية:

يتم تصنيف كل مؤشر من مؤشرات الحريات الاقتصادية الفرعية (١٢) ضمن هذه الفئات الأربع على مقياس من (٠-١٠٠ نقطة)؛ بحيث يتم الحصول على الدرجة الإجمالية لكل دولة أو منطقة حول العالم بحساب متوسط لهذه الحريات الاقتصادية الاثنتي عشرة الفرعية، مع إعطاء وزن متساوٍ لكل منها، ويمكن تناول هذه المؤشرات الرئيسية على النحو التالي:

٢-٢-١ مؤشر سيادة القانون ويتضمن (حقوق الملكية، ونزاهة الحكومة، والفعالية القضائية):

يعكس مؤشر سيادة القانون ومكوناته الفرعية مدى تأمين الأفراد، وضمانة العقود، وحماية الممتلكات والحقوق القانونية ضمن متطلبات الحرية الاقتصادية، فحماية النظام القانوني من أهم الوظائف الداخلية للحكومة، وتأمين حقوق الملكية في ظل سيادة القانون أحد العوامل الجوهرية للحرية الاقتصادية، كما أن حرية التبادل على سبيل المثال تسلب مضمونها إذا لم يكن الأفراد يتمتعون بحقوق ملكية مضمونة تشمل تمتعهم بثمره كدهم، كما أن عجز النظام القانوني للدولة عن تأمين حقوق الملكية وتنفيذ العقود وضمن تسوية النزاعات على نحو يرضي أطرافها من شأنه أن يقوض عمل السوق ونظام التبادل.

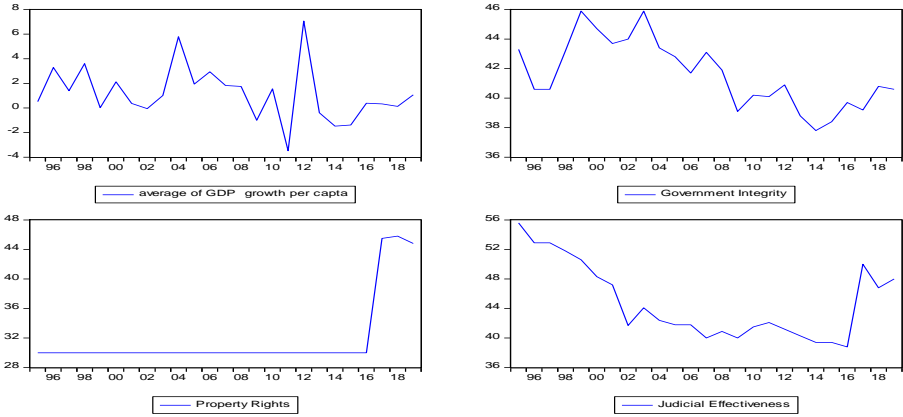
ويركز المؤشر على القانون التجاري والاقتصادي بوصفه عاملاً مناسباً لتقييم الحرية الاقتصادية فيما يعني أول مكونين بهذا العامل، وهما التدخل العسكري في سيادة القانون، والعمل السياسي، ونزاهة نظام القانون بقياس ما إذا كان مبدأ سيادة القانون مطبقاً على نحو حيادي متسق أم لا، وهو أمر يمس صلب القانون التجاري والاقتصادي. أما مكون القيود التنظيمية على بيع الملكية العقارية، فإنه يلقي الضوء على مدى سهولة

إرساء حقوق الملكية، فيما يشير المؤن والمعني بتنفيذ العقود قانونياً إلى ما إذا كانت الاتفاقيات المبرمة طوعاً تحظى بالحماية الفعالة في ظل سيادة القانون أم لا، ويُعدُّ المكونان جزءاً من مؤن فرعي آخر يقيس عدد الإجراءات وحالات تأخر الأحكام والتكاليف؛ حيث يؤدي تعدد الإجراءات واستنزافها الوقت وارتفاع تكلفتها.. إلى تردي قدر النظام القانوني على حماية الاتفاقيات المبرمة طوعاً.

ويعتمد هذا المؤشر على متغيرات نوعيه، فقد تم استبعاده؛ نظراً لعدم معنويته عند إجراء الاختبارات القياسية للبيانات محل الدراسة، وتم الإبقاء على سبعة متغيرات هي: معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومتغيرات الحرية الاقتصادية وتشمل متغير انفتاح السوق، ويشمل: (الانفتاح التجاري على العالم الخارجي)، ومتغير حجم الحكومة (معدل التغير في السيولة المحلية، ومعدلات التضخم)، ومتغير الكفاءة التنظيمية (معدل البطالة، وتغيرات سعر الصرف، والتغيرات في الاحتياطات الدولية).

ويوضح الشكل رقم (١) تطور مؤشر سيادة القانون بمكوناته الفرعية خلال فترة الدراسة لمجموعة الدول محل الدراسة:

الشكل رقم (١) تطور مؤشر سيادة القانون بمكوناته الفرعية خلال فترة الدراسة لمجموعة الدول محل الدراسة:



المصدر: إعداد الباحث باستخدام حزمة EViews8 بالاعتماد على بيانات INDEX OF ECONOMIC

### FREEDOM

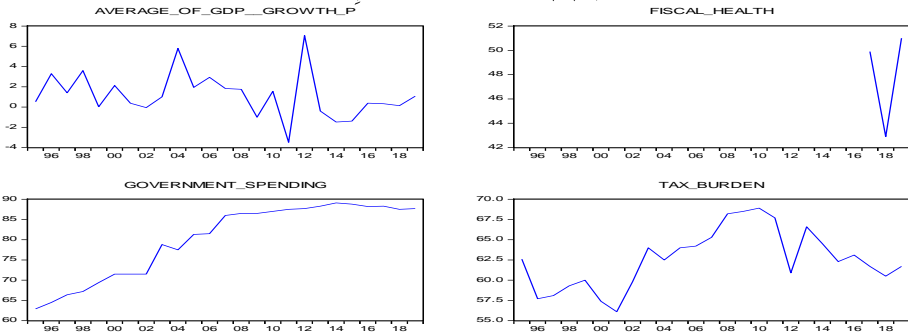
وقد جاء في مؤشر الحقوق الفردية بالارتفاع في الفترة التي أعقبت ٢٠١٥، وهو ما يرجع إلى العديد من التغيرات الجوهرية في البنية التشريعية في العديد من دول المنطقة،

كما جاء التراجع في كفاءة بعض الحكومات في النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهو ما كان له آثاراً بالغة على التراجع في متوسط نصيب الفرد في مجمل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما يشير إلى نشوب أحداثٍ سياسية بالغة الأثر على النمو الاقتصادي منذ عام ٢٠١١، ومع بداية عام ٢٠١٥ أخذ مؤشر النزاهة القضائية في التحسن مرة أخرى؛ حتى نهاية فترة الدراسة، وقد يرجع ذلك لتحسن الوضع الأمني في غالبية دول الربيع العربي.

٢-٢-٢ حجم الحكومة ويعبر عنها (معدل التضخم، ومعدل السيولة المحلية، والمانحة المالية<sup>(٢)</sup>):

يعتمد مؤشر حجم الحكومة على مكونات فرعية، وهي: الإنفاق الحكومي، والعبء الضريبي، والصحة المالية، والتي تشير إلى كفاءة استخدام المال العام، ويتضح إلى مدى تعويل الدول على الخيار الفردي والأسواق؛ لتخصيص الموارد والسلع والخدمات دون التعويل على العملية السياسية، فعند زيادة الإنفاق الحكومي، مقارنةً باتفاق الأفراد والأسر والمشروعات التجارية تنتقل صناعة القرار من أيدي الحكومة إلى أيدي الأفراد، ومن ثم تقوض الحرية الاقتصادية، ويعني المكونان بهذا الأمر، وهما: الاستهلاك الحكومي بوصفه حصة من إجمالي الاستهلاك، والتحويلات والمعونات بوصفهما حصة في إجمالي الناتج المحلي.

الشكل رقم (٢) تطور مؤشر حجم الحكومة:



المصدر: إعداد الباحث باستخدام حزمة EViews8 بالاعتماد على بيانات INDEX OF ECONOMIC FREEDOM

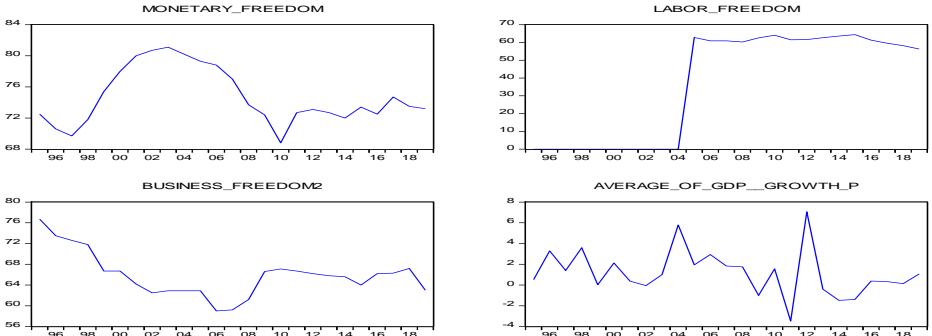
تشير إلى الممانحة المالية، مثل نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة (الإيرادات العامة الجارية/ النفقات العامة الجارية)، وعدم اللجوء للتمويل التضخمي.

كما يشير الإنفاق الحكومي إلى مدى توفير الحكومة السلع والخدمات، فعلى سبيل المثال إذا قام موظفو الحكومة بشق طريق ما، فإن ذلك يدخل في إطار الإنفاق الحكومي. أما إذا تم التعاقد مع شركة خاصة لشق الطريق، فإن ذلك لا يدخل ضمن الاستهلاك الحكومي على الرغم من تصنيف ذلك في إطار الإنفاق الحكومي، ومن ثم فإن نهج التعاقد التنافسي يبني الكفاءات، ويحد من اقتحام السياسة في قرارات الاقتصاد حال تنفيذ هذه التعاقدات بحياضية، وعلى الجانب الآخر من شأن التحويلات والمعونات إضعاف الأسواق؛ لأنها تدعم السلطة والنفوذ السياسي دون دعم القدرة على إنتاج السلع، وتوفير الخدمات التي يحتاجها المحيط العام، وتحمل نفقاتها.

٢-٢-٣ الكفاءة التنظيمية وتتكون من (معدل البطالة، والتغيرات في الاحتياطي الأجنبي):

يعتمد هذا المتغير على نمو العملة، ويقاس بالاحتياطي النقدي (M1) لقياس معدل نمو الاحتياطي النقدي، والانحراف المعياري للتضخم، ومعدلات التضخم، وحرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية، ويتضح أن النقد عنصر رئيس في التداول، والافتقار إلى القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن يقوض المكاسب الناتجة عن التجارة، ويضعف قيمة الملكية التي تمتلكها السندات النقدية. ومن ثم، فإن توفير احتياطي نقدي آمن أمر أساسي؛ لحماية حقوق الملكية. ومن ثم، لضمان الحرية الاقتصادية، فعندما تطبع الحكومة أموالاً؛ لتمويل إنفاقها، فإنها في المقابل تؤثر على ممتلكات المواطنين، وهو ما يعد تعدياً على حريتهم الاقتصادية، ما يؤدي بدوره إلى حدوث تضخم.

شكل رقم (٣) تطور مؤشر الكفاءة التنظيمية ومكوناته الفرعية:



المصدر: إعداد الباحث باستخدام حزمة EVIEWS8 بالاعتماد على بيانات INDEX OF ECONOMIC

FREEDOM



ويعبرُ هذا المتغيرُ الفرعيُّ عن مدى التعقيداتِ باللوائحِ التنظيميةِ للعملِ بالأسواقِ، وحجمِ تعارضِ هذه اللوائحِ معَ حريةِ مُمارسةِ التبادلِ الطوعيِّ كانتِ بذلكَ قيداً على الحُرِّيَّةِ الاقتصاديَّةِ، ويضمُّ هذا المؤشرُ القيودَ التنظيميةَ التي تحد حُرِّيَّةَ التبادلِ، والتي تتصلُّ بالانتمانِ والعمالةِ وأسواقِ المنتجاتِ، ويُشارُ إلى أنَّ الإجراءاتِ البيروقراطيةَ العقيمةَ من شأنها تقييدَ توسعاتِ الأعمالِ التجاريَّةِ والمشروعاتِ والقدرةَ على خُلُقِ فُرصِ العملِ.

كما يعكسُ مؤشرُ الكفاءةِ التنظيميةِ بمكوناته الفرعيةِ: (حريةِ العملِ، وحريةِ الأعمالِ، والحريةِ النقديَّةِ) الأوضاعَ في سوقِ الانتمانِ المحليَّةِ؛ حيثُ لا بدُّ أن يحظى الأفرادُ بالقدرةِ على اتِّخاذِ قراراتهم بشأنِ أسواقِ الانتمانِ بأنفسهم، ولا بدُّ أن تكونَ لهم القدرةُ على التعاملِ معَ ما يتخبرونه من مؤسساتٍ بكاملِ حريتهم، وقد صممتُ هذه المكوناتُ لقياسِ ما إذا كانتِ الحكومةُ تسمحُ للأسواقِ الحرةِ بتحديدِ إمكانيةِ الإقراضِ، أم أنَّ ذلكَ يخضعُ لاعتباراتٍ سياسيةٍ، وما إذا كانتِ هناكِ إمكانيةُ لإقراضِ الأفرادِ والمشروعاتِ التجاريةِ المُستحقةِ التي تسعى للاقتراضِ في مناخٍ حرٍّ على نحوٍ سريعٍ، وبالتكليفِ محدودةٍ.

وثمةُ أنواعٌ عديدٌ من اللوائحِ المعنيةِ بتنظيمِ العلاقةِ بينِ العمالةِ والسوقِ، والتي تتعدى على الحُرِّيَّةِ الاقتصاديَّةِ للموظفينِ وأصحابِ الأعمالِ، فلا بدُّ للفردِ أن يتمتعَ بحُرِّيَّةِ العملِ لدى من يرغبُ، ولا بدُّ لأصحابِ الأعمالِ أن يكونَ لهم حُرِّيَّةُ الاعتمادِ على من يريدون من العاملين، وتشملُ المتغيراتُ المؤثرةُ في هذه العلاقةِ: صعوبةُ استئجارِ العمالةِ، وجمودُ ساعاتِ العملِ، وضوابطُ العزلِ والتكليفِ، والتجنيدِ الإجباريِّ.

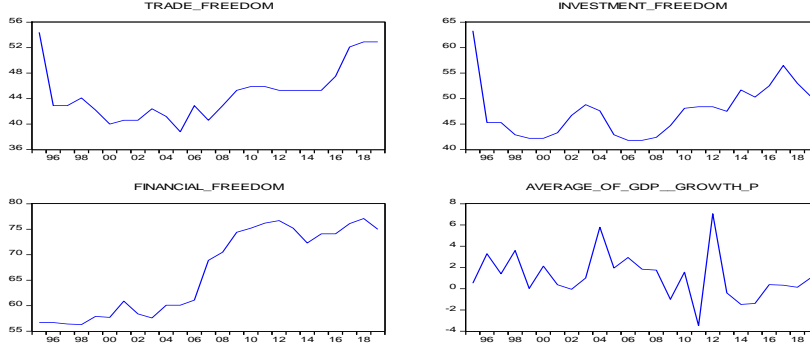
وتقيدِ اللوائحِ التنظيميةِ لأعمالِ التجاريةِ الحُرِّيَّةِ الاقتصاديَّةِ شأنها في ذلكَ شأنِ اللوائحِ التنظيميةِ لأسواقِ الانتمانِ وأسواقِ العمالِ، ويؤثرُ ذلكَ على حجمِ الناتجِ الكليِّ من السلعِ والخدماتِ داخلِ الاقتصادِ، ومدى نفاذهِ للأسواقِ الدوليةِ، وقد صممتُ المكوناتُ الفرعيةَ للوائحِ التنظيميةِ لأعمالِ التجاريةِ؛ بهدفِ التعرفِ على مدى قدرةِ القيودِ التنظيميةِ، والإجراءاتِ البيروقراطيةِ على تقويضِ تأسيسِ الأعمالِ التجاريةِ وإغلاقها، وحريةِ انتقالِ عناصرِ الإنتاجِ.

٢-٣-٢-٣ انفتاحُ الأسواقِ وتشتملُ على (حريةِ التجارةِ، وحريةِ الاستثمارِ الأجنبيِّ):

تعدُّ حُرِّيَّةُ التجارةِ عبرَ الحدودِ المحليَّةِ في عالمٍ يموجُ بالتقنيةِ المُتقدمةِ، وتتحفُّضُ في تكلفةِ الاتصالاتِ والانتقالاتِ أحدِ المكوناتِ الرئيسةِ في الحُرِّيَّةِ الاقتصاديَّةِ، وقد صممتُ

مُكوّناتُ هذا المؤشر الفرعيّ؛ لقياسِ القيودِ المتنوعة التي تُؤثر على التبادلِ على المستوى العالميّ، والتي تضمُّ التعريفاتِ كحجمِ الضرائبِ المفروضةِ على التّجارةِ الدوليّةِ، ومُتوسّطِ معدّلِ التعريفِ والانحرافِ المعياريّ لها، وسعرِ الصّرفِ في السوقِ الموازيةِ إن وُجدت، والفرقِ بينها وبينِ سعرِ الصّرفِ الاسميّ.

شكل رقم (٤) تطوّر مؤشر انفتاح الأسواق ومُكوّناته الفرعيّة:



المصدر: إعداد الباحث باستخدام حزمة Eviews8 بالاعتماد على بيانات Index of Economic Freedom

## ٢-٣ تصنيف الحريّة الاقتصاديّة:

تمّ تصنيف الحريّة الاقتصاديّة من قبل منّظمة هيريتاج<sup>٣</sup> Heritage Foundation على أساس الدرجات التي تتراوح بين (١-٥)، وكلما كانت الدرجات مُرتفعةً، كلما دلّ ذلك على تحقيق التقدّم في الحريّة الاقتصاديّة، والعكس صحيح، ووفقاً لذلك تُصنّف الدول إلى أربع فئات، وهي:

- الدول ذات الاقتصاد الحرّ: وهي الدول التي تتمتع بدرجة حريّة (١,٩٩) نقطة فأقلّ، أي حريّة اقتصاديّة كاملة.
- الدول ذات الاقتصاد شبه الحرّ: وهي الدول التي تقع درجاتها ما بين (٢ - ٢,٩) نقطة.
- الدول ذات الحريّة الاقتصاديّة الضعيفة: وهي الدول التي تقع درجاتها ما بين (٣ - ٣,٩٩) نقاط.

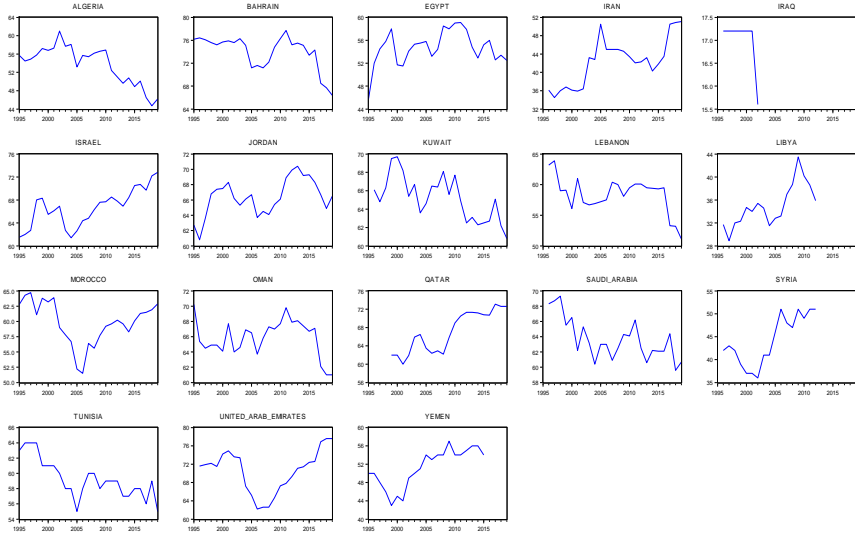
<sup>٣</sup> <https://www.heritage.org/index/ranking>

• الدول ذات الحرية الاقتصادية المعدومة: وهي الدول التي تتحرك درجاتها ما بين (٤ - ٥) نقاط.

ويقوم باحتساب قيم المؤشر، والتي تكون من (١ - ١٠٠)، فالدولة التي تكون أقرب إلى الواحد تقع في مؤخرة المؤشر، وتكون الأدنى في مستوى الحرية الاقتصادية، أما الدول التي تقترب من ١٠٠، فتكون في مقدمة المؤشر، وتكون الأعلى في مستوى الحرية الاقتصادية، ويوضح شكل رقم (٥) شكل توزيع البيانات لمؤشر الحرية الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال فترة الدراسة، والتي تشير للاختلافات في مستويات الحرية طبقاً للسياسات الاقتصادية، والظروف السياسية التي تمرُّ بكلِّ منها، خاصةً فترات عدم الاستقرار السياسي والأمني لبعض الدول، مما أطلق عليها دول الربيع العربي.

شكل رقم (٥) تطوُّر مؤشِّر الحرية الاقتصادية للدول وفق (Economic Freedom

(Index



المصدر: إعداد الباحث باستخدام حزمة Eviews8.

### ثالثاً: النمو الاقتصادي: (المفهوم، والخصائص، والمؤشرات، والتطور):

#### ١-٣ مفهوم النمو الاقتصادي:

يُعرف النمو الاقتصادي، بأنه تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويُعرف أيضاً بأنه الزيادات المُطَرَّدة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فإذا كانت هذه الزيادة في نصيب الفرد من الدخل بعد أن يبدأ الاقتصاد في الكساد، فإنها تعتبر زيادةً دوريةً، وليست مُطَرَّدةً، ومن ثم لا يتم اعتبار ذلك نمواً اقتصادياً. ويُعبر عن النمو في نصيب الفرد من الدخل، فإن هذه الزيادة يجب أن تكون أسرع من الزيادة السكانية؛ لكي يحدث النمو.

كما يُعرف النمو الاقتصادي، بأنه زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، وما يصاحبها من زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية تمتد إلى سنوات. وطبقاً لهذا التعريف يمكن التعرف على النمو الاقتصادي لمجتمع بمعدل الزيادة في الدخل القومي خلال فترة زمنية طويلة تصل إلى خمس أو عشر سنوات. وبطبيعة الحال يُعتبر معدل النمو الاقتصادي رقماً تقديرياً لمُتوسط المعدل السنوي لنمو الطاقة الإنتاجية.

ويمكن تعريف النمو الاقتصادي أيضاً، بأنه الزيادة في الدخل القومي، أو نمو إجمالي الناتج المحلي لدولة ما. ويُعد نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أمراً أساسياً لتحسين مستوى المعيشة من خلال قياس معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. بالإضافة إلى ذلك، يُعد النمو الاقتصادي دليلاً عاماً على نجاح النشاط الاقتصادي لأية دولة. علاوة على ما سبق يرتبط كلا من النمو الاقتصادي، وإجمالي الناتج المحلي المُمكن<sup>(\*)</sup> Potential Gross Domestic Product مباشرةً ببعضهما البعض؛ نظراً لأن النمو الاقتصادي الفعّال يتطلب استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة بصورة فعّالة. بالإضافة إلى ذلك، يُعد النمو الاقتصادي الملحوظ - وفقاً لقانون "Okun's Law"<sup>(\*\*)</sup> - أمراً مطلوباً لخفض المعدل الحقيقي للبطالة، وتحقيق العمالة الكاملة.

(\*) هو ذلك الناتج المأمول تحقيقه، إذا ما تحقّق التوظيف الكامل للاقتصاد القومي.

(\*\*) نسبة إلى (Okun Auther)، والذي عمل رئيساً للمجلس الاستشاري الاقتصادي لرئيس الولايات المتحدة عام ١٩٦٢ (council of economic advisor)، ويقضي هذا القانون بوجود علاقة تقريبية بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي (٠.٢%)، ومعدل البطالة بـ(١%) علاقة تقريبية.

## ٣-٢ مؤشرات قياس النمو الاقتصادي:

يُقاسُ مُعدَّلُ النُّموِّ الأَقْتِصَادِيَّ - عَادَةً - بِمُعدَّلِ النُّموِّ فِي النَّاتِجِ القَوْمِيِّ الحَقِيقِيِّ، أَي مُعدَّلِ التَّغْيِيرِ فِي الدَّخْلِ القَوْمِيِّ الحَقِيقِيِّ؛ لِأَنَّ النُّموَّ الأَقْتِصَادِيَّ هُوَ الزِّيَادَةُ فِي النَّاتِجِ الحَقِيقِيِّ، وَكَذَلِكَ فِي مُتَوَسِّطِ دَخْلِ الفَرْدِ، وَيَمكُنُ قِيَاسَهُ بِأَحَدِ المُؤَشِّرَاتِ التَّالِيَةِ:

٣-٢-١ الدَّخْلُ الحَقِيقِيُّ:

يُشِيرُ إِلَى الكِمِيَّاتِ الفَعْلِيَّةِ مِنَ السَّلْعِ وَالخِدْمَاتِ المُنتَجَةِ مُقَوِّمَةً بِالأَسْعَارِ الثَّابِتَةِ، وَهُوَ أَسَاسُ القِيَاسِ لِمُعدَّلِ النُّموِّ الأَقْتِصَادِيَّ الحَقِيقِيِّ، الَّذِي يَمثُلُ التَّغْيِيرَ بَيْنَ فِتْرَتَيْنِ مَقْسُومًا عَلَى النَّاتِجِ الإِجْمَالِيِّ لِلْفِتْرَةِ المَنْسُوبِ إِلَيْهَا القِيَاسُ. كَمَا اقْتَرَحَ المُفَكِّرُ التَّابِعُ لِلْفِكْرِ الكِينِزِيِّ "James E. Meade" (\*) قِيَاسَ النُّموِّ الأَقْتِصَادِيَّ مِنْ خِلَالِ الإِعْتِمَادِ عَلَى الدَّخْلِ القَوْمِيِّ الكُلِّيِّ، وَليْسَ مُتَوَسِّطِ نَصِيبِ الفَرْدِ مِنَ الدَّخْلِ. وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا الإِقْتِرَاحَ قَدْ وَاجَهَ الكَثِيرَ مِنَ الإِتْنِقَادَاتِ؛ نَظْرًا لِأَنَّ زِيَادَةَ الدَّخْلِ أَوْ نَقْصَهُ قَدْ لَا تُؤَدِّي إِلَى بُلُوغِ نَتَائِجٍ إِيْجَابِيَّةٍ أَوْ سَلْبِيَّةٍ، فزِيَادَةُ الدَّخْلِ القَوْمِيِّ لَا تَعْنِي نَمُوًّا اِقْتِصَادِيًّا فِي حَالَةِ زِيَادَةِ السَّكَّانِ بِمُعدَّلٍ أَكْبَرَ مِنْ مُعدَّلِ الزِّيَادَةِ فِي الدَّخْلِ القَوْمِيِّ.

٣-٢-٢ مِيعَارُ مُتَوَسِّطِ دَخْلِ الفَرْدِ:

يَعْتَبَرُ مُتَوَسِّطُ نَصِيبِ الفَرْدِ مِنَ الدَّخْلِ أَكْثَرَ المَعَايِيرِ اسْتِخْدَامًا عِنْدَ قِيَاسِ مَسْتَوَى التَّقَدُّمِ الأَقْتِصَادِيَّ فِي مَعْظَمِ دُولِ العَالَمِ. إِلاَّ أَنَّ هُنَاكَ العَدِيدَ مِنَ الصَّعُوبَاتِ الَّتِي تُوَاجَهُ الدَّوْلُ النَامِيَّةُ؛ لِلْحَصُولِ عَلَى أَرْقَامٍ صَحِيحَةٍ تَمثُلُ الدَّخْلَ الحَقِيقِيَّ لِلْفَرْدِ، وَيُقَاسُ النُّموُّ الأَقْتِصَادِيَّ بِطَرِيقَتَيْنِ، هُمَا:

أ- مُعدَّلُ النُّموِّ البَسِيطُ؛ حَيْثُ يَعْتَمَدُ عَلَى اسْتِخْدَامِ نَقْطَتَيْنِ عِبرَ الزَّمَنِ (سَنَةِ الأَسَاسِ، وَسَنَةِ المُقَارَنَةِ)، وَيَمكُنُ الحَصُولُ عَلَيْهِ عَنِ طَرِيقِ المُعَادَلَةِ التَّالِيَةِ:

$$(1) \quad G_t = \frac{RE_t - RE_{t-1}}{RE_{t-1}}$$

حَيْثُ إِنَّ:

$G_t$ : مُعدَّلُ النُّموِّ الحَالِيُّ.

$RE$ : الدَّخْلُ الحَقِيقِيُّ.

$t$ : الفِتْرَةُ الزَّمَنِيَّةُ.

ب- مُعدَّلُ النُّموِّ المُركَّبُ، وَالَّذِي يَمكُنُ الحَصُولُ عَلَيْهِ كَمُتَوَسِّطٍ خِلَالِ فِتْرَةٍ طَوِيلَةٍ نَسْبِيًّا مِنَ المُعَادَلَةِ التَّالِيَةِ:

(\*) حَصَلَ James E. Meade عَلَى نُوبَلٍ فِي الأَقْتِصَادِ لِعَامِ ١٩٧٧، وَبِئَنَمِي لِلْفِكْرِ الكِينِزِيِّ.

$$(٢) \quad Y_N = (1 + CM^C)^N$$

$$(٣) \quad CM^C = N \sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0} - 1}$$

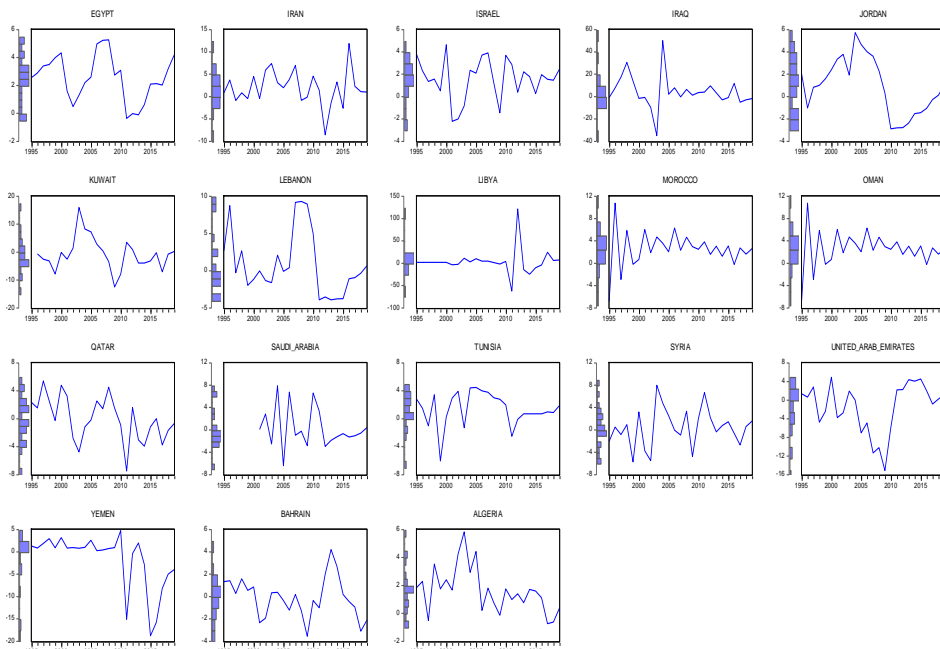
حيث إن:  $CM^C$  معدل النمو المركب، و  $N$  فرق عدد الفترات بين أول وآخر سنة، و  $Y_N$  الدخل الحقيقي لآخر فترة.

٣-٢-٣ تطوّر معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

تتسم مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتنوعها الاقتصادي؛ حيث تتميز فيها مستويات الدخل الفردي والدخل القومي؛ وذلك بسبب اعتماد بعض الدول - كدول الخليج - على تصدير البترول، بينما تتماثل مجموعة التحديات التي تواجهها جميعاً، وقد حظيت فترة الدراسة ببداية تطبيق الإصلاح الاقتصادي لمعظم دول المنطقة. وتمثلت أهم ملامح تلك البرامج في تنفيذ مكنف لبرامج خصخصة القطاع العام، وتحسين مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة، مع تخفيض الدعم أو إلغائه، بالإضافة إلى تحرير أسواق النقد والصرّف والمال.

بالإضافة إلى إصلاح القطاع المصرفي، واعتماد السياسة النقدية على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية مع التخلي عن الأدوات المباشرة. كما تضمنت تلك البرامج اعتماد سياسة مناسبة لسعر الصرّف من شأنها إتجاح برامج التثبيت، والسماح بتداول النقد الأجنبي خارج البنوك من خلال شركات الصرّافة، الأمر الذي ساهم في تغيرات كبيرة في مؤشرات الحرية الاقتصادية الفرعية، وهو ما له تأثير مباشر وغير مباشر على نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويوضح الشكل (٦) تطوّر الناتج المحلي الإجمالي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال فترة الدراسة.

## شكل رقم (٦) تطوُّر مُعدَّلاتِ نموِّ النَّاتِجِ المَحَلِّيِّ الإِجْمَالِيِّ لِدَوْلِ مِنتَقَةِ الشَّرْقِ الأَوْسَطِ وشمَالِ إفريقيا:



المصدر: إعداد الباحث باستخدام حزمة Eviews8 .

### رابعاً: قياس أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في منطقة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

تتناول هذه الجزئية من الدراسة نموذج متجه الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية (Panel Vector Autoregressive Model (PVAR مع إجراء التحليل المبدئي للبيانات، وذلك بإجراء اختبارات جذر الوحدة للسلاسل المقطعية للمتغيرات محل الدراسة، فقد اشتملت على كلا من معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، ومؤشرات الحرية الاقتصادية الأربعة الرئيسية كمتغيرات مستقلة، فضلاً عن عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويشير استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية PVAR إلى أن كل المتغيرات التي يتضمنها تعد متغيرات داخلية، مما يعني أن كل متغير يؤثر في المتغيرات الأخرى، ويتأثر بها في نفس الوقت،

أي أن أثر المتغيرات المستقلة والتابعة في آن واحد، وتشمل متغيرات الحرية الاقتصادية: (انفتاح السوق، وحجم الحكومة، والكفاءة التنظيمية، وسيادة القانون)، وتم استبعاد المتغير الرئيس سيادة القانون، والمتغيرات الفرعية التي يتضمنها؛ لتحديد الأثر للمتغيرات الاقتصادية، وتم التعبير عن المتغيرات المستقلة الاقتصادية بسبعة متغيرات فرعية، كما يتم تناولها فيما بعد.

#### ٤-١ مصادر البيانات والتحليل المبدئي لها:

يشتمل نموذج PVAR محل التقدير على سبعة متغيرات، وهي: معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومتغيرات الحرية الاقتصادية، وتشمل: متغير انفتاح السوق، ويشمل: (حرية التجارة، وحرية الاستثمار الأجنبي)، ومتغير حجم الحكومة (معدل التغيير في السيولة المحلية، ومعدلات التضخم)، ومتغير الكفاءة التنظيمية (معدل البطالة، وتغيرات سعر الصرف، والتغيرات في الاحتياطات الدولية).

وتتمثل الخطوة الأولى لفحص مدى سكون السلاسل الزمنية في إجراء اختبارات جذر الوحدة، ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات الداخلية بالنموذج. وطبقاً للنتائج الموضحة بالجدول، فقد تم رفض فرض العدم، والقبول بوجود جذور الوحدة في السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات المستخدمة في النموذج عند المستوى الأصلي للسلسلة الزمنية، فيما عدا متغير الكفاءة التنظيمية، ويشمل: (حرية العمل، وحرية الأعمال، والحرية النقدية)؛ حيث تباينت نتائج الاختبارات. فبينما تشير النتائج الواردة بالجدول المشار إليه إلى أن اختبار Levin, Lin and Chu (2002) يفيد بعدم وجود جذر الوحدة في متغير الكفاءة التنظيمية، إلا أن اختبار ADF Fisher يوضح وجود جذر الوحدة، وهو ما يعني عدم السكون. وبناءً على تلك النتائج، يتم تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية PVAR؛ لتحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات النموذج، استناداً إلى نتائج اختبار Levin, Lin and Chu (2002).

#### ٤-٢ نموذج متجه الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية Panel Vector

##### :Autoregressive Model PVAR

يعتبر نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Autoregressive (VAR، هو امتداداً لنموذج الانحدار الذاتي (AR)، ولكن في حالة وجود عدة متغيرات. أما نموذج متجه الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية PVAR، فإنه أحد نسخ نماذج الانحدار الذاتي



التي يتم استخدامها في حالة البيانات المقطعية، ويتميز هذا النموذج بأن كل المتغيرات التي يتضمنها تعد متغيرات داخلية، مما يعني أن كل متغير يؤثر في المتغيرات الأخرى، ويتأثر بها في نفس الوقت.

بعبارة أخرى، فإن قيمة أي متغير في الفترة الحالية ( $t$ )، هي دالة في القيم المبناة لكافة المتغيرات الداخلة في النموذج (أي قيم تلك المتغيرات في الفترات السابقة:  $t-1$ ،  $t-2$ ، ...،  $t-p$ ). ومن ثم، فإنه يتم كتابة معادلة أي متغير عن طريق استخدام القيم السابقة للمتغير محل الاهتمام، والقيم السابقة لبقية المتغيرات الداخلية. كما تتضمن كل معادلة بالإضافة إلى الحد الثابت ( $\alpha$ )، والاتجاه العام القطعي ( $\delta$ )، عدد  $p$  من الحدود المتباطئة لكل المتغيرات في الدراسة، كما توضحه المعادلة التالية:

$$y_{it} = \alpha + A_1 y_{it-1} + \dots + A_p y_{it-p} + Bx_{it} + \varepsilon_{it} \quad (4)$$

حيث إن:  $i = 1, 2, \dots, N$ ، وهي عدد وحدات المقطع العرضي أو الدول، بينما  $t = 1, 2, \dots, T$ ، وهي عدد الفترات الزمنية المستخدمة. وعلى الجانب الآخر، تمثل  $X_{it}$  متجه المتغيرات الخارجية في النموذج، والتي قد تتضمن وجود آثار ثابتة، أو اتجاهات عامة فردية، بينما  $\varepsilon_{it}$  تمثل حد الخطأ.

وقبل الشروع في تقدير النموذج يتم تحديد عدد فترات الإبطاء التي ينبغي أن يتضمنها النموذج عن طريق عدة معايير، أهمها: Likelihood Ratio (LR)، و Akaike Information Criteria (AIC)، و Schwarz Information Criteria (SIC)، و Hannan-Quinn (HQ).

ومن الجدير بالذكر، أنه عند تقدير نموذج PVAR ينبغي أن تكون جميع السلاسل المستخدمة لها نفس درجة التكامل. ومن ثم، فإن هناك ثلاث حالات كما يلي:

١. سكون جميع المتغيرات أي أنها متكاملة من الدرجة الصفرية، مما يعني تقدير النموذج لمستويات المتغيرات مباشرة.

٢. وجود علاقات تناظر التكامل بين المتغيرات، فإنه يمكننا تقدير النموذج، إما باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفروق الأولى للمتغيرات، مع عدم وضع أية قيود، أو باستخدام نموذج تصحيح الأخطاء ( Vector Error Correction Model ) (VECM) مع وضع شرط وجود عدد معين من اتجاهات تناظر التكامل، طبقاً لعدد العلاقات التكاملية الموجودة بالبيانات محل الدراسة.

٣. في حالة كون المتغيرات الداخلة في النموذج ذات درجات تكامل مختلفة، فيمكن تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي، ولكن بعد حساب الفروق الخاصة بالمتغيرات باستخدام أعلى درجة تكامل.

وبعد تقدير النموذج، ينبغي إجراء بعض الاختبارات الاستكشافية؛ للتأكد من تحقق افتراضات النموذج، ومن أهمها: أن تكون أو استقرار نموذج VAR (أي أن جميع المعلمات المقدرة أقل من الواحد الصحيح)، وغياب الارتباط السلسلي بين الأخطاء (أي أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً متعددًا) يكون متوسطه صفرًا، وتباينه يساوي الواحد الصحيح Multivariate Normal. فإذا ما تحققت تلك الشروط، يتم استخدام النموذج لقياس دوال الاستجابة للصدّات Impulse response functions كما يمكن استخدامه لتحليل مكونات التباين Variance Decomposition.

وتوضّح دوال الاستجابة للصدّات IFRs تأثير صدمة بمقدار وحدة واحدة لأحد المتغيرات في النموذج (أي حدوث صدمة عشوائية، كارتفاع في سعر الصرف، والذي يعني انخفاض قيمة العملة المحلية)، وهو متغير يؤثر على مؤشر الكفاءة التنظيمية، وبالتالي يؤثر على القيمة الحالية والمستقبلية للمتغيرات النموذج؛ حيث إن حدوث أية صدمة لأحد المتغيرات الداخلة في النموذج، ستعمل على التأثير على وضع التوازن لفترة زمنية معينة (أي التأثير على المتغير الذي حدثت به الصدمة، والمتغيرات الأخرى في النموذج) تعود بعدها تلك المتغيرات إلى وضع التوازن. أمّا تحليل مكونات التباين، فيمدنا بمعلومات عن مساهمة المتغيرات في حجم التباين الذي يحدث في المتغير محل الاهتمام عند فترة زمنية معينة.

ومن الجدير بالذكر أن مجموع مكونات التباين عند أية فترة من تلك الفترات، ينبغي أن يكون مساويًا للواحد الصحيح (Ahmed, 2012).

## جدول (١): نتائج اختبارات ADF Fisher، و Levin, Lin and Chu

النتيجة	اختبار ADF Fisher		اختبار Levin, Lin and Chu		الرمز	المتغيرات محل التقدير			
	قيمة احتمالية	قيمة إحصائية	قيمة احتمالية	قيمة إحصائية		الافتتاح على العالم الخارجي	الافتتاح للمشرق	التجارة الدولية	مؤشر الحرية الاقتصادية، ويعبر عنه بالمتغيرات المستقلة الوسيطة والتي هي بمثابة قنوات انتقال التور.
I(0)	0	204.945	0	٩,٣٣٠-	G				
I(0)	0.013	52.3784	٠,٠٤٨٩	٠,٠٣٩٨	open				
I(0)	٠,٠٠٠١	72.2183	٠	٦,٤٠٥-	FDI				
I(0)	٠	١٠٥,٧٦٨	٠	-6.405	$\pi$				
I(0)	0	361.389	٠	٤٤,٤٥-	M				
I(0)	0	243.371	٠	١٣,٩٠-	Res				
I(0)	0.0794	46.1829	0.03	١,٧٥٣-	Q				
I(0)	0.2694	38.6008	٠,٠٠٠	-2.596	U				

\* تم اختيار فترات الإبطاء طبقاً لمعيار Schwarz Information Criterion (SIC).

المصدر: إعداد الباحث باستخدام حزمة Eviews٨.

٤-٣ تقدير العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا:

بعد إجراء الاختبارات اللازمة على البيانات، تبين سكون جميع المتغيرات الداخلة في النموذج، مما يعني إمكانية تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية PVAR؛ لتحليل وقياس العلاقة الدينامية بين المتغيرات محل الاهتمام. وهي معدل

النموّ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومتغيرات الحرية الاقتصادية، وتشتمل على: (الافتتاح التجاري على العالم الخارجي، ومعدّل التغير في السيولة المحلية، ومعدّل التضخم، ومعدّل البطالة، وتغيرات سعر الصرف، والتغيرات في الاحتياطات الدولية). ومن ثمّ، يمكن تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج مع تحليل كل من دوال الاستجابة للصدمات ومكونات التباين؛ لاستكشاف العلاقة الديناميكية بين المتغيرات محل الدراسة.

#### ٤-٣-١ نتائج نموذج متجه الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية:

وقبل الشروع في تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي يتم تحديد عدد فترات الإبطاء التي ينبغي إدخالها في النموذج طبقاً للمعايير التالية:

١- معيار LR

$$LR = T [\log |\hat{\Sigma}_r| - \log |\hat{\Sigma}_u|]$$

٢- معيار AIC

$$AIC = \log |\hat{\Sigma}| + 2K'/T$$

٣- معيار SIC

$$SIC = \log |\hat{\Sigma}| + \frac{K'}{T} \log(T)$$

٤- معيار HQ

$$HQ = \log |\hat{\Sigma}| + \frac{2K'}{T} \log(\log(T))$$

وبفحص تلك المعايير، نجد أنّ  $\hat{\Sigma}$  هي مصفوفة التباين - التغير، و  $\hat{\Sigma}_r$  هي مُحدّد مصفوفة التباين - التغير الخاصة ببواقي النموذج المُقيّد (أي بافتراض عدد فترات إبطاء أقل)، بينما  $\hat{\Sigma}_u$  هي مُحدّد مصفوفة التباين - التغير الخاصة ببواقي النموذج غير المُقيّد (أي باستخدام عدد أكبر من فترات الإبطاء)، وأخيراً، فإنّ  $T$  هي حجم العينة المُستخدمة. وتتبع إحصائية LR توزيع  $\chi^2$  بعدد درجات حرية يساوي عدد القيود المُستخدمة في النموذج.

ويوضّح الجدول (٢) القيم المختلفة لهذه المعايير لفترات الإبطاء (صفر-4 فترات إبطاء). وكما هو موضح، فإنّ من المُفضّل استخدام فترة إبطاء واحدة طبقاً لجميع المعايير المُستخدمة باستثناء معيار LR الذي يوصي بضرورة استخدام فترتي إبطاء.

وعلى الرغم من ذلك، فقد استخدمت الدراسة الحالية فترتي إبطاء عند تقدير النموذج، وذلك للتغلب على مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات عند استخدام فترة إبطاء واحدة.

جدول (٢): معايير اختيار فترات الإبطاء للنموذج

HQ	SIC	AIC	LR	فترات الإبطاء
20.57358	20.6510	20.52095	NA	0
5.941422*	6.63879	5.467690	3057.7	1
6.436088	7.75334	5.541262	103.57	2
7.025474	8.96261	5.709553	82.189	3
7.684103	10.2411	5.947087	66.675	4

\* تشير إلى عدد فترات الإبطاء التي تم اختيارها طبقاً للمعيار المناظر.

المصدر: إعداد الباحث باستخدام حزمة Eviews٨.

وكما يتضح من النتائج الواردة بالجدول رقم (٣)، فليس هناك تأثيراً يذكر لتغيرات أسعار الصرف الأجنبي على معدل التغير في الاحتياطيات الدولية الأجنبية في البنوك المركزية، ومعدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، وسعر الصرف الحقيقي، ومعدل التضخم؛ حيث جاءت جميع المعلمات المقدرة لهذه المتغيرات الهيكلية لا تختلف معنوياً عن الصفر.

جدول (٣): نتائج نموذج متجه الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية PVAR:

Q	open	M	$\pi$	FDI	U	G	Res	
1.079571	0.117574	0.066191	14.40993	-1.729234	0.225205	0.126056	-0.009696	$Q_{t-1}$
[ 15.0561]	[ 0.73635]	[ 1.33438]	[ 4.07730]	[-0.73615]	[ 0.25440]	[ 3.48180]	[-0.05592]	
-0.084022	-0.123705	-0.064087	-14.32273	1.593180	-0.285748	-0.126797	0.007677	$Q_{t-2}$
[-1.17116]	[-0.77432]	[-1.29125]	[-4.05041]	[ 0.67786]	[-0.32261]	[-3.50036]	[ 0.04425]	
0.027620	0.979453	0.003007	3.200414	0.936956	-0.501559	0.024622	-0.003696	$open_{t-1}$
[ 0.86885]	[ 13.8362]	[ 0.13674]	[ 2.04257]	[ 0.89969]	[-1.27797]	[ 1.53398]	[-0.04808]	
-0.029463	-0.057810	-0.007583	-3.470076	-0.920277	0.397244	-0.027424	0.026120	$open_{t-2}$
[-0.96142]	[-0.84715]	[-0.35767]	[-2.29738]	[-0.91667]	[ 1.04998]	[-1.77240]	[ 0.35249]	
-0.120453	-0.017255	0.412805	1.291391	0.181459	-2.661577	-0.050278	0.540287	$M_{t-1}$
[-1.18866]	[-0.07647]	[ 5.88843]	[ 0.25855]	[ 0.05466]	[-2.12743]	[-0.98265]	[ 2.20488]	
-0.001961	0.017061	0.009699	-0.201002	1.795604	-0.018314	-0.010094	0.031100	$M_{t-2}$
[-0.19045]	[ 0.74424]	[ 1.36183]	[-0.39614]	[ 5.32426]	[-0.14409]	[-1.94203]	[ 1.24932]	

المجلد الحادي والعشرون ، العدد الرابع ، أكتوبر ٢٠٢٠

-0.003449	0.000301	0.000564	0.670311	-0.027926	0.013121	0.003695	-0.004478	$\pi_{t-1}$
[-2.55851]	[ 0.10042]	[ 0.60461]	[ 10.0869]	[-0.63225]	[ 0.78826]	[ 5.42823]	[-1.37355]	
0.001135	-0.003041	0.000357	0.270281	-0.029915	-0.006210	0.001561	-0.002375	$\pi_{t-2}$
[ 0.97288]	[-1.17087]	[ 0.44296]	[ 4.70139]	[-0.78289]	[-0.43123]	[ 2.65119]	[-0.84220]	
-0.003470	0.002739	0.000314	0.108820	0.467791	0.010653	0.000397	0.003222	$FDI_{t-1}$
[-1.74644]	[ 0.61917]	[ 0.22876]	[ 1.11126]	[ 7.18722]	[ 0.43431]	[ 0.39549]	[ 0.67068]	
-0.001674	-0.005515	0.001363	0.013768	0.074734	0.003862	-0.000981	-0.007402	$FDI_{t-2}$
[-0.87319]	[-1.29156]	[ 1.02766]	[ 0.14566]	[ 1.18960]	[ 0.16314]	[-1.01302]	[-1.59632]	
0.004285	-0.004592	-0.002054	-0.292723	0.014027	1.010425	-0.000127	-0.013697	$U_{t-1}$
[ 0.76803]	[-0.36960]	[-0.53218]	[-1.06449]	[ 0.07674]	[ 14.6696]	[-0.04513]	[-1.01528]	
-0.001527	-0.000462	0.002150	0.225282	-0.035486	-0.060437	0.000389	0.015909	$U_{t-2}$
[-0.27944]	[-0.03796]	[ 0.56879]	[ 0.83661]	[-0.19827]	[-0.89603]	[ 0.14107]	[ 1.20424]	
0.315210	0.475724	0.044522	6.200687	5.657295	-1.469023	0.149140	0.526170	$G_{t-1}$
[ 2.11890]	[ 1.43608]	[ 0.43261]	[ 0.84567]	[ 1.16084]	[-0.79986]	[ 1.98556]	[ 1.46271]	
0.043025	0.364589	-0.092021	-9.349872	1.124595	1.105953	0.065974	0.389809	$G_{t-2}$
[ 0.30085]	[ 1.14485]	[-0.93011]	[-1.32645]	[ 0.24004]	[ 0.62639]	[ 0.91367]	[ 1.12722]	
-0.048748	0.130092	0.044735	1.181787	0.268106	-0.017633	0.022197	0.015402	$RES_{t-1}$
[-1.59629]	[ 1.91301]	[ 2.11749]	[ 0.78513]	[ 0.26799]	[-0.04677]	[ 1.43957]	[ 0.20857]	
0.002727	0.013911	0.023552	-0.069573	-0.218388	0.053828	0.020460	0.034044	$RES_{t-2}$
[ 0.09297]	[ 0.21298]	[ 1.16068]	[-0.04812]	[-0.22728]	[ 0.14865]	[ 1.38153]	[ 0.47999]	
0.009353	0.155811	0.056256	0.355014	1.900391	0.639166	0.006665	-0.039772	MAN
[ 0.30646]	[ 2.29265]	[ 2.66447]	[ 0.23601]	[ 1.90074]	[ 1.69637]	[ 0.43252]	[-0.53893]	
0.051963	0.077024	0.048559	-0.199894	2.358895	0.402872	0.021698	-0.017450	FIX
[ 1.88259]	[ 1.25313]	[ 2.54296]	[-0.14693]	[ 2.60867]	[ 1.18223]	[ 1.55686]	[-0.26144]	
0.040972	-0.008080	0.042978	1.083038	2.829700	0.992067	0.021682	-0.096885	FLOAT
[ 0.87243]	[-0.07727]	[ 1.32284]	[ 0.46789]	[ 1.83925]	[ 1.71107]	[ 0.91437]	[-0.85315]	
0.998064	0.957811	0.309022	0.907712	0.391239	0.963815	0.822085	0.095868	R2
0.997895	0.954117	0.248521	0.899632	0.337938	0.960647	0.806507	0.016704	Adj. R2

-الأرقام بين القوسين تدل على القيمة الإحصائية  $t$ .

وقد يرجع استقرار أسعار الصرف، إلى ربط سعر الصرف في عدد من دول المنطقة بعملات دولية تدعم نظم الصرف الثابتة، والتي تُعد أكثر قدرة على جذب الاستثمارات

الأجنبية المباشرة بالمقارنة بغيرها من النظم؛ حيث جاءت المعلمة المقدرة موجبة، وتختلف معنوياً عن الصفر. وفيما يتعلق بمعدل النمو في السيولة المحلية، فإن هذا المعدل يزداد في حالة نظم الصرف المدارة والثابتة، بالمقارنة مع نظم الصرف المعمومة. وأخيراً، فإن الانفتاح على العالم يزداد في نظم الصرف الثابتة بالمقارنة بالنظم البديلة، وهو ما يمكن تفسيره بأن نظام الصرف الثابت يساعد في تحجيم الآثار التي قد تنتج من تغيرات سعر الصرف على المتغيرات المحلية وبشكل خاص المستوى العام للأسعار.

وقد تم إجراء الاختبارات التشخيصية؛ للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، بالإضافة إلى ثبات التباين واستقرار النموذج؛ حتى يتسنى استخدام نتائج هذا النموذج في التحليل القياسي في الخطوات التالية، والتي تتمثل في قياس دوال الاستجابة للصدمات، وتحليل مكونات التباين.

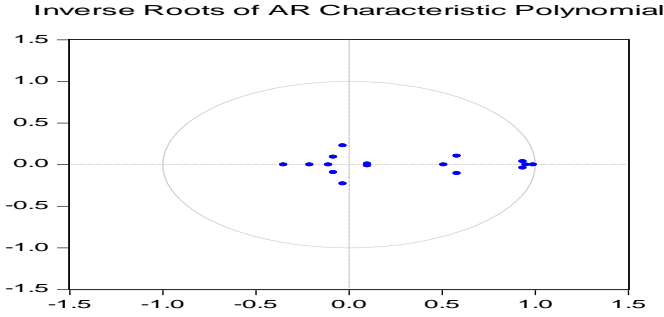
#### جدول (٤): نتائج اختبارات الارتباط الذاتي

عدد فترات الإبطاء	LM-Stat	Prob
1	0.1989	73.32266
2	0.3404	68.07266
3	0.6386	59.42798

المصدر: إعداد الباحث باستخدام حزمة Eviews<sup>٨</sup>

وقد أشارت النتائج إلى استقرار النموذج المُقدَّر، بمعنى أن جميع المعلمات المقدرة أقل من الواحد الصحيح، كما يوضح الشكل (٧). بالإضافة إلى ذلك، فقد أوضح اختبار Q-stat عدم وجود ارتباط سلسلي بين بواقي النموذج، كما هو موضح بالجدول رقم (٤). ومن ثم يمكن استخدام النموذج الذي تم تقديره؛ لتفسير العلاقة الديناميكية بين متغيرات النموذج

شكل (٧) فحص استقرار معلمات النموذج المُقدَّر:



المصدر: إعداد الباحث باستخدام حزمة Eviews٨.

٤-٤ تحليل العلاقات الديناميكية بين متغيرات النموذج:

يهتمُّ هذا الجزء بعرض العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الداخليَّة عن طريق استخدام دوال الاستجابة للصدمات، وتحليل مكونات التباين، بالتركيز على النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ فضلاً عن أثر صدمات سعر الصرف الحقيقي على التضخم والبطالة اللذين يُعدان من القنوات التي تؤثر على الدخول الحقيقي للأفراد، ويوضح الشكل (٨) دوال الاستجابة للصدمات الخاصة بمعدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند حدوث صدمة موجبة في أحد متغيرات النموذج باستخدام محاكاة "مونت كارلو"؛ لتوليد قيم الانحراف المعياري الخاصة بهذه الصدمات.

ويقصدُ بحدوث صدمة موجبة في أي متغير، أن يحدث ارتفاع في قيمته بنسبة ١%؛ حيثُ يمثل المحور الأفقي السنوات محل التحليل، بينما يمثل المحور الرأسي درجة الاستجابة للصدمة محل الاهتمام، وكما يتضح من الشكل المشار إليه، فإنه ليس هناك تأثيراً يذكر لصدمات معدل النمو في السيولة المحليَّة، ومعدل البطالة، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع وجود أثر موجب ضعيف في حالتَي صدمات الانفتاح على العالم، ومعدل التغير في الاحتياطيات الدوليَّة. وعلى الجانب الآخر، فإنَّ زيادة سعر الصرف الحقيقي بنسبة ١%، تؤدي إلى حدوث زيادة مباشرة في معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ ذروتها بعد مرور عامين ثم تبدأ في الانخفاض.

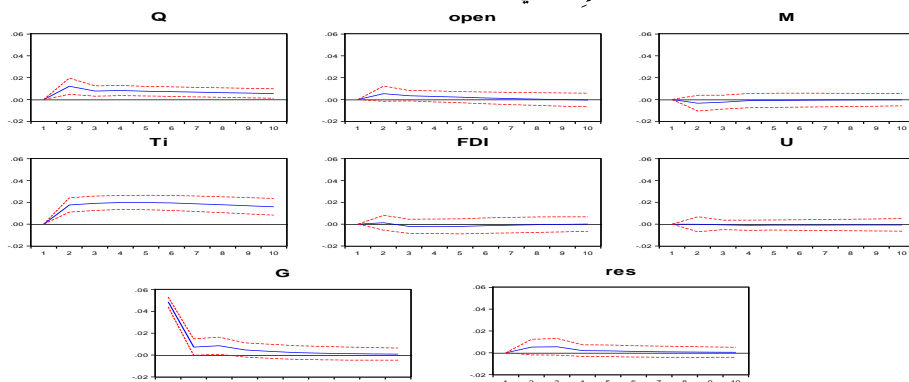


وتؤدي حدوث صدمة موجبة في معدل التضخم إلى ارتفاع في معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن تفسير هذه النتيجة بما يسمى أثر "توبين" Tobin effect، والذي يتضمن أن معدلات التضخم المرتفعة تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية. ومن ثم، فإنها تحث المستثمرين على التخلي عن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية والاستثمار في رأس المال الحقيقي، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار الحقيقي، وهو ما يحث النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يؤدي إلى آثار إيجابية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في حالة انخفاض معدل النمو السكاني عن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أن دراسة Ghosh and Phillips (1998) التي قامت بدراسة العلاقة بين هذين المتغيرين في حالة ١٤٥ دولة، قد توصلت إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة إيجابية بين التضخم والنمو في حالة كون معدلات التضخم معتدلة أي تتراوح ما بين ٢% و ٣%، إلا أن دراسة (Abou-Ali, and Kheir-El-Din, 2009) قد وجدت أن أثر التضخم على النمو يكون عكسياً فقط في حالة تجاوز معدل التضخم ١٥%، وذلك بالتطبيق على الحالة المصرية.

وفيما يتعلق بأثر صدمات معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على نفسها، فإن هناك استجابة سلبية ومعنوية؛ حيث يتلاشى أثر هذه الزيادة، ويبدأ معدل النمو في الانخفاض؛ ليعود إلى وضعه التوازني.

شكل (٨): دوال استجابة معدل التغير في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي

#### الإجمالي للصدّات الموجبة

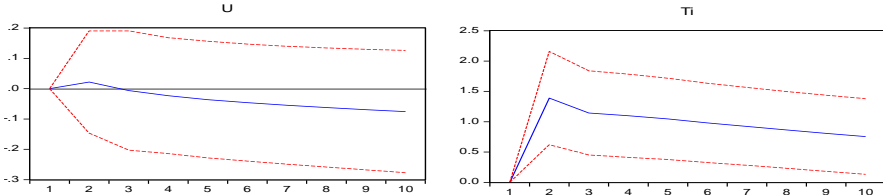


المصدر: إعداد الباحث باستخدام حزمة Eviews8.

وفيما يتعلق بآثر صدمة سعر الصرف على متغيرات التضخم والبطالة، فيوضحها الشكل (٩). وكما يتضح من الشكل، فإنه يترتب على هذه الصدمة ارتفاع فوري في معدل التضخم يصل لقيمته القصوى بعد سنتين، ولا ينخفض؛ حتى بعد مرور ١٠ سنوات. ويعني هذا وجود أثر كبير لصدمة سعر الصرف من خلال قناة التضخم. ويمكن تفسير هذه النتيجة بعدم انخفاض حجم الواردات؛ نظراً لانخفاض مرونة الطلب عليها، وبسبب عدم تنوع الجهاز الإنتاجي في العديد من الدول محل الدراسة، مما يعني عدم إمكانية التوسع في السلع البديلة للواردات. بالإضافة إلى ذلك، تتأثر معدلات البطالة كنتيجة لارتفاع سعر الصرف الحقيقي؛ حيث ترتفع فوراً بشكل طفيف في نفس سنة حدوث الصدمة، إلا أنها تعود لتتخفف بعد ذلك، وهو ما يمكن تفسيره بأن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع قيمة صادرات الدولة؛ بسبب انخفاض سعرها بالنسبة للأجانب، مما يشجع المنتجين على زيادة إنتاج السلع القابلة للتجارة، وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض معدلات البطالة.

شكل (٩): دوال استجابة التضخم والبطالة لصدمة سعر الصرف الحقيقي:

Response to Nonfactorized One S.D. Innovations  $\pm 2$  S.E.



المصدر: إعداد الباحث باستخدام حزمة Eviews8.

وفيما يتعلق بالإجراء الثاني لفحص العلاقة الديناميكية بين متغيرات النموذج، فقد تم حساب تحليل مكونات التباين لمدة ١٠ سنوات، كما يوضح الجدول رقم (٥)؛ حيث يتضح وجود اتساق كبير بين هذه النتائج، وتلك المعروضة فيما يتعلق بدوال الاستجابة للصدمة. وفيما يتعلق بمكونات التباين الخاصة بمتغير معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فكما يتضح من الجدول، فإنه لا يوجد تأثير يذكر لكل من معدل النمو في السيولة المحلية، ومعدل البطالة، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح على العالم، ومعدل التغير في الاحتياطات الدولية على المتغير محل الاهتمام في الأجلين القصير والطويل على حد سواء.

وعلى الجانب الآخر، فإن أهم العوامل المؤثرة في معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تتمثل في المعدل نفسه، ومعدل التضخم وسعر الصرف الحقيقي. فكما يتضح من الجدول رقم (٥)، فإن التقلبات الخاصة بالمتغير نفسه تساهم بنسبة ٧٣% من التقلبات التي يتعرض لها خلال العام الأول، بينما يساهم معدل التضخم، وسعر الصرف الحقيقي بنحو ٢٢,٥%، و ٢,٣% على التوالي في نفس العام مع إرجاع بقية التغيرات الطفيفة إلى المتغيرات الخمسة الأخرى. ويمرور الوقت يقل أثر المتغير في التأثير على نفسه؛ حيث أنه بعد مرور خمس سنوات تقل نسبة مساهمته في تفسير التباين الحادث به إلى نحو ٣٩%، بينما يتزايد تأثير التضخم، وسعر الصرف الحقيقي ليصل إلى نحو ٥٠%، و ٨,٩% على التوالي.

وفيما يتعلق بتحليل مكونات معدل البطالة، فليس هناك تأثيراً لأي متغير من متغيرات النموذج سوى معدل البطالة نفسه، بالإضافة إلى سعر الصرف الحقيقي؛ حيث إن ٩٥,٧% من التغيرات التي تحدث بمعدل البطالة في السنة الأولى ترجع إلى المعدل نفسه، بينما تفسر تقلبات سعر الصرف الحقيقي ٣% فقط من التقلبات التي تحدث بمعدل البطالة. وبعد مرور خمس سنوات، لا يزال معدل البطالة هو المتغير الأكثر تأثيراً في التأثير على نفسه؛ حيث يفسر نحو ٩١,٥% من التقلبات التي يشهدها، في حين تفسر تقلبات سعر الصرف نحو ٣,٥%، بينما يتم تفسير بقية تقلبات البطالة ببقية متغيرات النموذج، وعلى رأسها معدل النمو في السيولة المحلية الذي يساهم بنسبة ٢,٩%.

وأخيراً، فإن الصدمات الخاصة بالتضخم نفسه تساهم بنسبة ٩٨,٤% من التقلبات التي يتعرض لها خلال السنة الأولى للصدمة، وتنخفض إلى ٩٢% في السنة الثانية؛ كنتيجة لأثر المتغيرات الأخرى في التأثير على تقلبات معدل التضخم؛ حيث تساهم تقلبات سعر الصرف بنحو ٤% من تقلبات التضخم في السنة الثانية، كما يتزايد هذا التأثير عبر الزمن ليصل إلى ٦,٢% بعد مرور خمس سنوات، وهو ما يعكس أثر سعر الصرف على التضخم الذي يتم بشكل تدريجي وليس فوراً.

جدول (٥) نتائج تحليل مكونات التباين لنموذج متجه الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية:

تحليل مكونات التباين لمعدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي								
الفترة	Res	G	U	FDI	$\pi$	M	Open	Q
1	0.000000	73.09189	0.538904	0.085926	22.48802	0.761454	0.687399	2.346404
2	0.734560	58.97832	0.504142	0.205461	31.59532	0.614613	0.945852	6.421727
5	1.096576	39.03504	0.522456	0.270660	49.86052	0.526904	0.637322	8.050520
تحليل مكونات التباين لمعدل البطالة								
1	0.000000	0.000000	95.72844	0.000131	1.124084	0.113100	0.008534	3.025709
2	0.000478	0.129882	94.25659	0.029061	0.877444	0.661305	0.426314	3.618924
5	0.164070	0.147331	91.52323	0.135622	0.733958	2.872757	0.955462	3.467572
تحليل مكونات التباين لمعدل التضخم								
1	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	98.44804	0.920908	0.623543	0.007512
2	0.174382	0.233505	0.466475	0.398185	92.45340	1.386053	0.911111	3.976892
5	0.210396	0.412392	0.721677	0.444101	89.81263	1.474975	0.677243	6.246590

المصدر: إعداد الباحث باستخدام حزمة Eviews8.

### خامساً: الخاتمة والتوصيات:

اهتمت الدراسة بتحليل العلاقة بين الحرية الاقتصادية، ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٩)، وقد استهدفت الدراسة اختبار فرضيتين أساسيتين مفادهما، أن هناك اتساق بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في مجموعة دول الشرق الأوسط، وأنه يوجد تأثير إيجابي لثبات مؤشر الكفاءة التنظيمية أو الأقل تقلباً، خاصة فيما يتعلق بمؤشر الحرية النقدية (سياسات الصرف الأجنبي) كمتغير وسيط على معدلات النمو الاقتصادي.

اعتمدت الدراسة في تحليل أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على بيانات السلاسل المقطعية المتاحة خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٩) باستخدام المنهج القياسي؛ لبيان أثر المتغيرات بعضها البعض، وبالاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي المتعدد للسلاسل المقطعية Panel

**Vector Autoregressive Model (PVAR)**، بجانب الاعتماد على التحليل الاقتصادي لشكل واتجاه علاقة المتغيرات، ومدى اتساق ذلك مع النظرية الاقتصادية، وتفسير أوجه الاختلاف.

### ٥-١ نتائج الدراسة:

بعد اختبار فرضية الدراسة المشار إليها سالفاً، وباستخدام المنهجية تبين ما يلي:

فيما يتعلق بمدى تأثير الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي:

١. عدم وجود تعارض بين المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية في عدد من الدول، وهي الدول الخليجية المصدرة للنفط (الدول ذات أسعار الصرف المعتمدة على سلة من العملات الدولية)، باستثناء بعض الدول، ويرجع ذلك لتقلبات في الأوضاع الأمنية عقب أحداث الربيع العربي، والتي دفعت بتطبيق تلك الدول نظم صرف ثابتة أثرت على مؤشر (الكفاءة التنظيمية) خلال هذه الفترة، باستثناء الدول التي لم تتعرض لصدمات من هذا النوع، خاصة التي تتبع نظام الصرف الثابت، وأحد نظم الصرف الوسيطة، وهو ما يمكن تفسيره بارتفاع مستوى الاحتياطات الدولية بشكل كبير في هذه الدول. ومن ثم، فإنه من غير المرجح أن تقوم الدول الخليجية المصدرة للنفط بالتخلي عن سياساتها الاقتصادية، والتي تنعكس في مؤشر الحرية الاقتصادية؛ نظراً لارتباط اقتصاداتها بالعوائد النفطية.

٢. يوجد تفاوت لأثر مؤشر الحرية الاقتصادية فيما بين الدول غير المصدرة للنفط، والنمو الاقتصادي، ويرجع ذلك لتأثر تلك الدول بالعديد من الصدمات في الفترة الأخيرة إلى جانب وجود مفارقات كبيرة بين الأهداف المعلنة لبرامج الإصلاح لهذه الدول والمحقق، خاصة في نهاية عقد التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وقد يرجع ذلك لتغيرات تتعلق بتأثير التغيرات الجيوسياسية عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، واحتلال العراق في عام ٢٠٠٣، مما دفع بعدم استدامة مؤشرات الحرية الاقتصادية الفرعية، وما لها من تبعات ومضاعفات على النمو الاقتصادي.

٣. يوجد تفاوت كبير بين النظامين المعلن والمتبع في حالة الدول المستوردة للنفط؛ حيث كانت بعض الدول تميل إلى تأجيل تعديل سعر الصرف المربوط عند حدوث ارتفاع واضح في سعر الصرف الحقيقي، أو تتردد في تعديل السياسات غير المرنة عند وجود ما يستدعي ذلك (اضطرابات محلية، أو إقليمية). ويظهر أثر تأجيل الإصلاح في صورة تقييم مبالغ فيه لسعر الصرف الحقيقي، مما أدى إلى تشويه الأسعار النسبية في هذه الدول، وهو ما أدى بدوره إلى سوء توزيع الموارد لصالح القطاعات غير القابلة

للتجارة، وبالتالي ارتفاع عجز الموازين التجارية في تلك السنوات، ويظهر ذلك في عدم استقرار مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بمؤشر حجم الحكومة، ومؤشر حرية الأسواق.

فيما يتعلق بالعلاقة بين متغيرات الدراسة:

٤. تؤدي زيادة سعر الصرف الحقيقي بنسبة ١% إلى حدوث زيادة مباشرة في معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتبلغ ذروتها بعد مرور عامين، ثم تبدأ بعدها في الانخفاض.

٥. تؤدي حدوث صدمة موجبة في معدل التضخم إلى ارتفاع في معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، وهو ما يمكن تفسيره بأثر "توبين" Tobin effect، والذي يتضمن أن معدلات التضخم المرتفعة تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية. ومن ثم، فإنها تحت المستثمرين على التخلي عن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية والاستثمار في رأس المال الحقيقي، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار الحقيقي، وهو ما يحدث النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يؤدي إلى آثار إيجابية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في حالة انخفاض معدل النمو السكاني عن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

٦. فيما يتعلق بأثر صدمات معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في التأثير على معدل النمو، فإن هناك استجابة سلبية ومعنوية؛ حيث يتلاشى أثر هذه الزيادة، ويبدأ معدل النمو في الانخفاض؛ ليعود إلى وضعه التوازني. وتتسق هذه النتيجة مع نتائج تحليل التباين التي تكشف أنه خلال السنة الأولى، فإن التقلبات الخاصة بمعدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي نفسه تساهم بنسبة ٧٣% من التقلبات التي يتعرض لها خلال العام الأول، بينما يساهم معدل التضخم، وسعر الصرف الحقيقي بنحو ٢٢,٥%، و ٢,٣% على التوالي في نفس العام. وبمرور الوقت يقل أثر المتغير في التأثير على نفسه؛ حيث أنه بعد مرور خمس سنوات تقل نسبة مساهمته في تفسير التباين الحادث به إلى نحو ٣٩%، بينما يتزايد تأثير التضخم، وسعر الصرف الحقيقي؛ ليصل إلى نحو ٥٠%، و ٨,٩% على التوالي.

٧. فيما يتعلق بأثر صدمة سعر الصرف على التضخم، فإنه يترتب على هذه الصدمة ارتفاع في معدل التضخم يصل لقيمه القصوى بعد سنتين، ولا ينخفض؛ حتى بعد مرور ١٠ سنوات. وتساهم الصدمات الخاصة بالتضخم نفسه بنسبة ٩٨,٤% من التقلبات التي يتعرض لها خلال السنة الأولى للصدمة، وتنخفض إلى ٩٢% في السنة الثانية؛

كنتيجة لآثر المتغيرات الأخرى في التأثير على تقلبات معدل التضخم؛ حيث تساهم تقلبات سعر الصرف بنحو ٤% من تقلبات التضخم في السنة الثانية، كما يتزايد هذا التأثير عبر الزمن ليصل إلى ٦,٢% بعد مرور خمس سنوات، وهو ما يعكس أثر سعر الصرف على التضخم الذي يتم بشكل تدريجي وليس فورياً.

٨. فيما يتعلق بآثر صدمة سعر الصرف على معدلات البطالة، ترتفع معدلات البطالة بشكل طفيف في نفس سنة حدوث الصدمة، إلا أنها تعود لتتخفف بعد ذلك لأقل من المستوى السابق. ويمكن تفسير هذا الانخفاض في أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع قيمة صادرات الدولة؛ بسبب انخفاض سعرها بالنسبة للأجانب، وهو ما يشجع المنتجين على التوسع في إنتاج السلع القابلة للتجارة، فتزداد نسبة التشغيل، وهو ما يتضمن انخفاض معدلات البطالة. وتتسق هذه النتيجة مع تحليل مكونات معدل البطالة، فليس هناك تأثيراً لأي متغير من متغيرات النموذج سوى معدل البطالة نفسه، بالإضافة إلى سعر الصرف الحقيقي؛ حيث إن ٩٥,٧% من التغيرات التي تحدث بمعدل البطالة في السنة الأولى ترجع إلى المعدل نفسه، بينما تفسر تقلبات سعر الصرف الحقيقي ٣% فقط من التقلبات التي تحدث بمعدل البطالة، وبعد مرور خمس سنوات، لا يزال معدل البطالة هو المتغير الأكثر تأثيراً في التأثير على نفسه؛ حيث يفسر نحو ٩١,٥% من التقلبات التي يشهدها، في حين تفسر تقلبات سعر الصرف نحو ٣,٥%، بينما يتم تفسير بقية تقلبات البطالة ببقية متغيرات النموذج، وعلى رأسها معدل النمو في السيولة المحلية الذي يساهم بنسبة ٢,٩%.

### ٥-٣ التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة تقترح الدراسة هذه المجموعة من التوصيات التي يمكن أن يشترشدها بها متخذو القرار وصناع السياسة الاقتصادية في الدول محل الدراسة:

١- يفضل العمل على تنويع هيكل الإنتاج، وزيادة حجم القطاع الخاص غير البترولي في الدول المصدرة للنفط، وذلك لدعم قدرته على خلق الوظائف والنمو بما يساهم في استيعاب النمو السريع في حجم القوى العاملة.

٢- يقترح الحفاظ على معدلات معتدلة للتضخم؛ لما لها من دور في حث النمو الاقتصادي بدول المجموعة.

٣- نظراً لتردي أحوال العدالة الاجتماعية في معظم دول المجموعة خلال فترة الدراسة، من الأفضل العمل على إجراءات من شأنها أن تحسن من أحوال مؤشرات العدالة الاجتماعية كمدخل ملائم؛ لتعزيز النمو في نصيب الفرد.

## سادساً: قائمة المراجع:

### ١-٦ المراجع باللغة العربية:

١. أبو اليزيد، ماجد (٢٠١٦)، العلاقة بين سوقى الأسهم والصرف، دراسة للحالتين المصرية والتركية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها.
٢. أبو العيون، محمود (٢٠٠٣)، تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم (٧٨).
٣. اتحاد المصارف العربية، تقرير حول أداء البنوك العربية خلال سنة ٢٠١٢.
٤. أحمد، دعاء عقل، وأحمد، أميرة عقل (٢٠١٥)، السياسة النقدية بين النظرية والتطبيق، غير منشور.
٥. أحمد، دعاء عقل، وبسيوني، بهاء جمال (٢٠١٧)، تقييم المرحلة الانتقالية لاستهداف التضخم: التجريبات التشغيلية والمصرية، مجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة (تحت الطبع).
٦. أحمد، دعاء عقل، وعبد الوهاب، يارا فتحي (٢٠١٧)، الآثار التنموية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجموعة دول الإسكوا، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد (١)، العدد (١).
٧. إسماعيل، محمد، وحسن، جمال قاسم (٢٠١٧)، محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي.
٨. بربور، مشهور هذلول (٢٠٠٨)، العوامل المؤثرة في انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (٢٠٠٦ - ١٩٨٥)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
٩. بسيوني، بهاء جمال (٢٠١٦)، استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية في مصر: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها.
١٠. بناي، فتحية (٢٠٠٩)، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة محمد بوقيرة، الجزائر.
١١. البنك المركزي المصري (٢٠١٣)، إنجازات مجلس إدارة البنك المركزي المصري خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٠٣، وحتى ديسمبر ٢٠١٢، تقرير سنوي.
١٢. الحبيب، فايز (٢٠٠٧)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الطبعة الخامسة، القاهرة.
١٣. توارو، ميشيل (٢٠٠٦)، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض.
١٤. حاتم، سامي عفيفي (١٩٩٥)، دراسات في الاقتصاد الدولي، دار المصرية اللبنانية، القاهرة.
١٥. خليل، سامي (٢٠٠٥)، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة.



## ٦-٣ المرجعُ باللغة الإنجليزية:

1. Ahmed, D. A. (2012). An Operational Framework for Inflation Targeting in Egypt, PhD thesis University of Leicester.
2. Allaoua, L. M., & Achouche, M. (2017). Fear of floating and exchange rate pass through to inflation in Algeria. *les cahiers du cread*, 33(122), 91-113.
3. Belaisch, A., (2003). Exchange Rate Pass-Through in Brazil, IMF Working Paper No 03/141
4. Berg, A., & Borensztein, E. (2000). The choice of exchange rate regime and monetary target in highly dollarized economies. *Journal of Applied Economics*, 3(2), 285-324.
5. Bubula, A., & Ötoker-Robe, I. (2002). The evolution of exchange rate regimes since 1990: evidence from de facto pegs. IMF Working Paper WP/2002/155.
6. Calvo, G. A., & Reinhart, C. M. (2002). Fear of floating. *The Quarterly Journal of Economics*, 117(2), 379-408.
7. Collins, S. M. (1996). On becoming more flexible: Exchange rate regimes in Latin America and the Caribbean. *Journal of Development Economics*, 51(1), 117-138.
8. Copeland, L. S. (2008). Exchange rates and international finance. Pearson Education.
9. Coudert, V., & Dubert, M. (2005). Does exchange rate regime explain differences in economic results for Asian countries?. *Journal of Asian Economics*, 16(5), 874-895.
10. Dang, G., & Pheng, L. S. (2015). Infrastructure investments in developing economies. Springer Science Business Media Singapore. DOI, 10, 978-981.
11. Darne, O., & Ripoll-Bresson, L. (2003). Exchange rate regime classification and real performances: new empirical evidence. In Money Macro and Finance (MMF) Research Group Conference.
12. Edwards, S. (1996). The determinants of the choice between fixed and flexible exchange-rate regimes (No. w5756). National Bureau of Economic Research.

13. Eichengreen, B., Tobin, J., & Wyplosz, C. (1994). Two cases for sand in the wheels of international finance (No. 1554-2016-132543).
14. Ersel, H., & Özatay, F. (2008). Fiscal dominance and inflation targeting: Lessons from Turkey. *Emerging Markets Finance and Trade*, 44(6), 38-51.
15. Ghanem, D. (2012). Fixed exchange rate regimes and inflation performance: Evidence from MENA countries. *Review of Middle East Economics and Finance*, 8(1), 1-30.
16. Ghanem, D., & Bismut, C. (2009). The choice of exchange rate regimes in Middle Eastern and North African countries: An empirical analysis (No. 2009-10, pp. 1-38). LAMETA Working Paper.
17. Ghosh, A. R., Gulde, A. M., Ostry, J. D., & Wolf, H. C. (1996). Does the Exchange Rate Regime Matter for Inflation and Growth, [International Monetary Fund, Economic Issues No. 2/1996] Washington DC. International Monetary Fund.
18. Ghosh, A., & Phillips, S. (1998). Warning: Inflation may be harmful to your growth. *Staff Papers*, 45(4), 672-710.
19. Ghosh, A., Gulde, A. M., & Wolf, H. (2002). Exchange rate regimes: Classification and consequences. *Center for Economic Performance*, 1, 1-22.
20. Goodland, R. (1995). The concept of environmental sustainability. *Annual review of ecology and systematics*, 26(1), 1-24.
21. Honig, A. (2005). Fear of floating and domestic liability dollarization. *Emerging Markets Review*, 6(3), 289-307.
22. Honig, A., (2007). Dollarization, Exchange Rate Regimes and Government Quality, Department of Economics, Amherst College.
23. Ilzetzki, E., Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2017). Exchange arrangements entering the 21st century: Which anchor will hold? (No. w23134). National Bureau of Economic Research.
24. International Monetary Fund (2016) , Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries, Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, Bahrain
25. Kheir-El-Din, H., & Abou-Ali, H. (2009). Inflation and growth in Egypt: Is there a threshold effect. *What Drives Prices in Egypt*, 29(1), 83-104.
26. Kuznets, S. S. (1971). Economic growth of nations.